حدود الدولة في درس الحركات النسائية إذ تسلط الضوء على مقارنات تسكت عنها الدراست التي تتناول بلداً واحداً فقط. ورقتان اخريان تكمل القسم التاريخي الاول من العدد: مقالة بثينة شعبان عن كاتبات عربيات في زمن مبكر، وممهدات للمنظمات النسائية؛ واصلاح جاد عن المسرح المعاصر للعولمة مع إحلالها المنظمات غير الحكومية محل الحركات السياسية والاجتماعية. هذه المجموعة من الاوراق التاريخية القرينية تؤذن بمقاربة تقارن وتحلل اكثر تعبئة النساء في قضايا متداخلة – ضد الكولونيالية، وطنية/اجتماعية، حكومية، سياسية، دينية، نسوية، مهنية– في المنطقة بكاملها، منذ بدء القرن العشرين وحتى يومنا هذا.

أحد الأسئلة الاساسية التي وجهناها الى الناس في المقابلات التي اجريناها عبر البريد الالكتروني، والتي تشكل القسم الثاني من هذا العدد، ركّز على العلاقة بين حركات النساء العربيات و«النسوية الغربية». بعض المستجوبات اجبن بغضب مشيرات الى أن هذه التهمة توجّه دائماً الى الحركات النسائية فيما لا توجّه ابداً الى الحركات القومية والاجتماعية التي يمكن اتهامها هي ايضاً (اذا كانت هناك تهمة) بان أساسها غربي. ولكن هذا النقاش يجب ان يتحوّل عن الجدل «الجوهري» حول طبيعة الحركات النسوية الغربية والعربية الى السياق التاريخي الذي تطور فيه كل من هذه الحركات. لا شك ان الفرق الاساسي الذي يمكن – بل يجب – اظهاره بين «النسوية الغربية» وحركات النساء العربيات هواختلاف الوضع التاريخي الذي رافق نشأة كل منهما وتطوره. الحركات النسوية في معظم أوروبا وأميركا الشمالية نمت داخل الدول القومية التي كانت قد تزسست والتي كانت النساء فيها محرومات الحقوق فيما تمتع الرجال البالغون بمواطنية كاملة وحقوق سياسية. فظهرت النسوية الغربية تناضل ضد حرمان النساء حقوقهن السياسية والقانونية والاقتصادية. في مقابل ذلك، تطورت الحركات النسائية العربية في فترة ومنطقة ميزها عدم التماسك وانعدام الاستقرار: تدخل أوروبي (اقتصادي، ثقافي، عسكري وسياسي)، انحلال النظام العثماني، نضالات وطنية أسهمت فيها النساء، تأسيس دول جديدة وحدود قومية، هجوم من الخارج وصراعات داخلية، استقطاب اقتصادي بين مناطق وطبقات غنية وفقيرة – هذه هي التي كوّنت الاطار الذي تطورت داخله حركات تغيير الايديولوجية والممارسات الجندرية في المجتمعات العربية. في مثل هذا السياق العام ارتبطت الحركات النسائية بالمجتمعات التي «انتمت» اليها النساء بروابط معقدة من العاطفة والهوية. الا ان ذلك لم يمنعهن من بلورة اهداف «نسوية» – اصلاح القانون العائلي، حقوق النساء– ولكن بسبب الازمات والتهديدات الخارجية اصبح من الصعب ان يجعلن هذه الاهداف من اولوياتهن. فقد كانت هناك دائماً مشكلات بدت اهم من المساواة الجندرية.[٩] تحسن ربيعة ناصري التعبير عن ذلك حين تقول أن وضع النساء كان «على مفترق بين هويتين: هوية جماعة مقموعة وهوية نساء خاضعات»،[١٠] وهذا الوضع هو الفارق الاساسي الذي يميزبين نسوية العربيات ونسوية العالم «المتطور».

بسبب هذا السياق المختلف تماماً نجد أن علاقة الحركات النسائية بالدولة في العالم العربي اعقد واصعب ان تنتظم بنجاح من الحركات النسوية في الغرب التي باشرت نضالاً واضح المعالم. في العالم العربي استخدمت الدول الهشة الجديدة النساء بطرق شتى: كرموز للحداثة أو للاصالة الثقافية، كأذرع يمدّها المجتمع نحوالمناطق الريفية، كموظفات في الدولة، او قطاع الخدمات النسائية.[١١] في الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة ظهرت الدول العربية بالنسبة للعديد من النساء كقوة في مقابل تحكم العشيرة او المجتمع بهن، كمساحة تتيح لهن ممارسة اهتماماتهن «العامة» وقدراتهن الادارية. وفّرت الدول للنساء تعليماً متدني الكلفة، املاً بقوانين تقدمية، ميزانيات صغيرة لمنظماتهن. وعليه نجد علاقة معقدة ما بين مناشدة الدول والنضال ضدها، وهي دول اختلفت مع الوقت سياستها فيما يتعلق بالنساء فتتراوح ما بين الدعم والتقييد والمناورة.[١٢] الدول العربية ضعيفة دولياً ومناطقياً، و«قوية» في مواجهة شعوبها، تقيّد توسّع الحركات الاجتماعية في الوقت الذي أخفقت في حلّ مشكلات اقتصادية واجتماعية أساسية. هذا «المزيج» من التقييد السلطوي والعجز ولّد لدى الشعب ردات فعل متعددة الاشكال، من بينها اليقظة الدينية. ان الدين يروق لكثيرين ممن حُرموا امتيازات سياسية واقتصادية، فهو يشكل بالنسبة اليهم نقداً لفساد الخاصة وعجزها، وجواباً لاستمرار سلطة الغرب. من غير ان تريد ذلك تجد المنظمات النسائية نفسها في وسط هذا الصراع المعقد. الاجوبة عن اسئلتنا الالكترونية تبيّن ان النساء يرين بوضوح تام ان الازمة الاقتصادية والفقر العام يشكلان العقبة الرئيسية في وجه توسع نضال النساء من اجل المساواة الجندرية. مع ان الناشطين والعلماء على السواء يرحبون بتأييد برامج المساواة الجندرية التي يصدرها «المجتمع الدولي» – الامم المتحدة ووكالاتها، داعمون غربيون ومنظات غير حكومية – إلا أن هناك ايضاً تصوراً ان هذه المجموعة من المؤسسات مركّزة على توزيع دولي غير عادل للسلطة. فليس لكلام الامم المتحدة عن «الجندرفي التنمية» حظ كبير في كسب القلوب والعقول في منطقة لا تتمتع كثيراً بتنمية حقيقية، وتوزع المكاسب الاقتصادية فيها توزيعاً غير عادل.

لا شك أن الثقافة جزء لا يتجزأ من السياق التاريخي للحركات النسائية العربية، ولكنها لا تزال بحاجة الى الدراسة التي تستحقها. في دراسة عزة بيضون الجديدة حول المنظمات غير الحكومية في لبنان تتساءل الباحثة عما اذا كانت النساء تزوّد المنظمات بخبرات خاصة مكتسبة من دورهن كربات بيوت.[١٣] وتبيّن مقالة بثينة شعبان في هذا العدد كيف كان تفكيك انماط الثقافة الغربية حافزاً اساسياً للكاتبات العربيات المبكرات. إن هاتين الدراستين كلتيهما توحيان بالحاجة الى بحث أطول وأعمق في كيفية تحرك العربيات بين ما تقدمه لهن هويتهن الثقافية من دعم اومن عقبات في نضالهن لنيل المزيد من المساواة الجندرية. ربما كان هناك فارق آخر هام بين الحركات النسائية الغربية والعربية وهو أن العربيات أكثر التصاقاً بمجتمعهن –القومية، المحلية، الدينية، الخ–مما يوفّر لهن خيارات ودعماً من ناحية، وعقبات من ناحية اخرى. وهناك نقطة اخرى لا بد من الاشارة اليها وهي أن نقدهن ثقافتهن لما فيها من عدم مساواة جندرية تقابله باستمرار مواقف «استشراقية» في السياسة والإعلام الغربيين، تبدأ باستغلال الحجاب كرمز «للتخلف» لتنتهي الى الادعاء اللامنطقي والخطر في نظرية «صراع الحضارات» التي نشرها ساموىل هانتنغتون. مثل هذه الآراء الغربية العدوانية تجبر العربيات باستمرار على اتخاذ مواقف دفاع عن ثقافتهن ومجتمعهن. لا شك أن التصاق النساء هذا بمجتمعاتهن هو أحد العوامل التي تسبب تشظي الحركات النسائية، تشظياً لا ينتج عنه فقط فوارق بين البلاد المختلفة، وإنما أيضاً انقسامات أيديولوجية داخلية – بين فئات سياسية او دينية، بين تيارات تقدمية/علمانية واخرى دينية اصولية، بين منظمات غير حكومية «نسوية» واخرى «نسائية». هذه المنظمات غير الحكومية تشكل شبه عائلات وملاجئ آمنة لعمل النساء في المجال العام، ولكنها توضح ايضاً لماذا لم يؤدِ بعد تزايد عدد النساء في المجال العام وفي الانشطة الرفيعة الى ظهور حركة نسائية قوية ومستقلة في اي من البلدان العربية. مع ان صالحة بوديفا تكتب عن الجزائر فان كلامها ينطبق على مجال أوسع: «...تفككت الحركة النسائية الى مجموعات ضغط وتجمعات ذات اهداف محدودة؛ ليس ثمة منظمة قوية موحّدة؛ ليس للناخبات استقلالية وانما يعكسن الميول الاديولوجية السائدة في البلد.»[١٤]

إذا كانت الصعوبة التي تواجهنا في تأريخ الحركات النسائية العربية هي ان عدد المؤرخين المهتمين به قليل جداً حتى الآن، فان صعوبة مناقضة تواجهنا حين نحتاج الى تقييم الوضع الراهن – تعدد الاشكال والاهداف والنشاطات والانتماءات على المستوى التنظيمي، وتزايد عدد الباحثين والاداريين والناشطين القاعديين المؤهلين لتقديم ملاحظاتهم ونقدهم. قررنا استخدام المقابلات عبر البريد الالكتروني للحصول على اكبر عدد ممكن من وجهات النظر في هذا الموضوع؛ اخترنا حوالي عشرين من بين الذين استجابوا – وهم مزيج من العلماء والناشطات في المنظمات والمختصين بالدراسات النسائية – اناس ذوو خبرة تنظيمية محلية، و/أو نظرة شاملة الى المنطقة، اناس اختلفت آراؤهم ما بين العلمنة والنسوية الاسلامية، نساء يعملن في المنطقة واخريات يعلّمن او يدرسن في الخارج. الى هؤلاء قدمنا قائمة بأسئلة حول ١٥ قضية اخترناها بعد نقاش وتشاور طويلين. سألنا عن الادعاء حول تأثير «النسوية الغربية» في الحركات النسائية العربية، عن انتساباتها، بنيتها، قاداتها وبرامجها؛ عمَ تمكنّ من تحقيقه، وفيمَ اخفقن؟ كيف أثر فيهن العقد الذي خصصته الامم المتحدة للنساء؟ ما هي العوامل التي حالت، في معظم البلاد، دون ان تتعدى حركتهن نساء المدن المتعلمات؟ ما هي العلاقة بين الدين والحركات النسائية؟ اي خصائص حركاتهن اكثر حاجة الى التغيير؟

المقابلات الالكترونية حول «التحديات المعاصرة افي وجه الحركات النسائية العربية» تشكل القسم الثاني الرئيسي من هذا العدد.

في القسم الثالث نقدم صورة «ذات حس جندري» من كل من الدول المنتمية الى الجامعة العربية. كنا نأمل أن نجد معلومات كثيرة لا لدى هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المناطقية فحسب، وانما ايضاً لدى معاهد ابحاث عربية وشبكات جندرية. في الواقع، لدى وكالات الامم المتحدة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي) معلومات وافرة، كما ان بعض مواقع الانترنيت كانت ذات فائدة كبرى؛ الا انها ميالة الى التكرار، او التناقض، او خالية من التواريخ. بالمقارنة، فان المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر عربية، مثل جامعة الدول العربية، كانت قليلة وثانوية في كثير من الاحيان. اثناء إعدادنا لهذا القسم كنا نأمل ان نجد اناساً مرجعيين في كل من البلاد العربية يستطيعون تأكيد المعلومات التي حصلنا عليها من مصادر دولية، اوتصحيحها أو الاضافة إليها. وفي الواقع وجدنا أناساً مستعدين لذلك في بعض البلاد العربية، ولكننا أخفقنا في كثير غيرها. حتى حين كانت لدينا اسماء اناس تابعين لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي/الجندر في الإنماء كان من الصعب الاتصال بهم أو متابعة هذا الاتصال. وتبيّن لنا ان شبكات انترنيت النساء لم توفّر المعلومات التي املنا. ألقت هذه التجربة الضوء على صعوبتين لا بد أن تواجههما المنظمات النسائية ومعاهد الابحاث: ١) صعوبة الاتصال في مثل هذه المنطقة الشاسعة؛ ٢) صعوبة الحصول على معلومات محلية موثوق بها. ان الحدود بين المنظمات فضلاً عن الحدود بين الدول قد أسهمت في العقبات التي تحول دون الحصول على المعلومات الدقيقة.

الصعوبات التي واجهناها في الحصول على المعلومات تعني ان صور البلاد يجب ان تعتبر فقط مُعينة على البحث ودليلاً على مصادر المعلومات، وانها لا تشكّل مسحاً كاملاً. الا اننا نشعر ان المحاولة كانت تستحق الجهود التي بذلناها. لقد اكدت لنا، اولاً، المساحة الشاسعة التي ينبغي لمعاهد الدراسات النسائية